الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

توقـف التعليم وتحول المدارس إلــى دور إيــواء للنازحيــن

ورقـة سياسـات

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراساتAFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة.

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

كل الصور المأخوذة هي من مصادر مفتوحة على الإنترنت

محتوى هذا الإصدار لا يعبر عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من الشركاء

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

توقف التعليم وتحول المدارس إلى دور إيواء للنازحين

ورقة سياسات

كتابة: آمنه عبدالله

مهندسة معمارية

ناشطة في مجال العمل الطوعي

مهتمة بقضايا النساء والأطفال

مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

مراجعة مضمون

هانيا صبحي

تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

تصميم

محمد علاء

المقدمة:

ظل نظام التعليم في السودان يتدهور بشكل منهجي منذ عقود بسبب عدم كفاية الاستثمار الحكومي نتيجة التدخل السياسي وسوء استخدام الموارد الاقتصادية. علاوة على ذلك، كان عام 2020 عامًا استثنائيًّا بالنسبة إلى العالم. ولكن، بالنسبة إلى السودان، كان بمثابة صدمة ساحقة لقطاعات متعددة، بما في ذلك التعليم.

إن التدهور الاقتصادي الذي حصل في السودان منذ عام 2018 أدى إلى تدهور كبير في قطاع التعليم فكانت المدارس الحكومية تقفل في أيام المواكب ولم يستطِع المعلمون إكمال المقررات الدراسية في ظل هذه الظروف وتم نقل الطلاب إلى المرحلة التي تليها دون إكمال مقررات المرحلة السابقة، بعدها جاء إضراب المعلمين والمطالبة بزيادة الرواتب، وأصبحت الأيام الدراسية تمضي بين إضراب ومواكب حتى نهاية العام الدراسي، كما أن إغلاق المدارس في 2020 بسبب جائحة كورونا وعدم إيجاد حلول بديلة لمواصلة التعليم، أدى إلى زيادة الفجوة التعليمية وعدم رغبة الأطفال في العودة إلى المدارس.

أدى انقلاب البرهان في أكتوبر 2021 إلى زيادة التدهور الاقتصادي وأعلن المعلمون إضرابهم الشامل إلى أن يتم تحقيق مطالبهم بزيادة المرتبات وتحسين البيئة المدرسية وتوفير الكتب الدراسية، كما زادت نسبة التسرب حيث ترك الأطفال المدارس وتوجهوا إلى سوق العمل لتوفير لقمة العيش التي أصبح جميع أفراد الأسرة يتشاركون في توفيرها مع الأب، مع ازدياد التسرب وسوء الأوضاع أصبح التعليم هامشًا لدى كثير من الأسر الفقيرة، حيث ذهب الأطفال إلى العمل في ظروف غير ملائمة لا تراعي حقوق الطفل.

أجبر الصراع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، الذي اندلع في منتصف إبريل 2023 العديد من المدارس على إيقاف الدراسة وإعداداها لاستضافة النازحين. وقد دفع هذا أيضًا نظام التعليم الهش بالفعل إلى حافة الانهيار، وأشار تقرير نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في يوليو إلى أن ما لا يقل عن 89 مدرسة في سبع ولايات تُستخدم كملاجئ للنازحين داخليًّا. وأدى ذلك، بالتزامن مع إعلان وزير التربية والتعليم إلغاء امتحانات نهاية العام في المناطق المتضررة من الحرب، إلى زيادة المخاوف من عدم تمكن العديد من الأطفال من الوصول إلى المدارس في العام الدراسي الجديد، ما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة التعلم للطلاب وزيادة هموم الأسر.

وصف المشكلة:

1. زيادة التسرب المدرسي:

يُقدر عدد التلاميذ في السودان بـ11 مليون طالب وتلميذ بينهم 9 ملايين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، موزعين على قرابة 22 ألف مدرسة في كل أرجاء البلاد، وقد فقد حوالي 6.5 مليون طفل إمكانية الوصول إلى المدرسة بسبب تزايد العنف وانعدام الأمن في منطقتهم، كما يواجه قرابة مليون و100 طالب من طلاب الشهادة الثانوية مصيرًا غير معروف بعد تعذر إنجاز الامتحانات التي كانت مقررة في مايو 2023، وهناك أكثر من 3 ملايين طفل في المراحل التعليمية الأولى -الصف الأول والثاني والثالث ابتدائي- هم عرضة الآن للأمية بسبب الغياب الطويل عن مقاعد الدراسة.

وتقول المنظمة الدولية: «حتى قبل اندلاع النزاع في إبريل، كان ما يقارب 7 ملايين طفل خارج المدارس في بلد يعاني من الفقر وعدم الاستقرار، وإذا استمرت الحرب، فلن يتمكن أي طفل في السودان من العودة إلى المدرسة في الأشهر المقبلة، مما يتركهم عرضة لمخاطر فورية وطويلة الأجل».

2. أضرار المرافق التعليمية والعاملين بها:

مع انعدام الإحصائيات الرسمية بالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية في السودان، فإن كثيرًا من المدارس تعرضت للقصف، وتحول بعضها إلى ثكنات عسكرية، كما واجه التعليم في السودان تحديات كبيرة في الفترة التي سبقت بداية الحرب، لكنه ومنذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منتصف إبريل الماضي، امتنعت الدولة عن صرف رواتب العاملين في مؤسسات الدولة الحكومية، وصار أكثر من 350 ألف معلم وإداري وعامل في قطاع التعليم، بينهم مرضى، لا يجدون تكاليف العلاج، ومعلمات أرامل أو يعُلنَ أسرًا، واجهوا جميعًا عمليات نزوح ولجوء إجبارية بدون الحصول على رواتب.

أهمية التعامل مع المشكلة والمؤشرات:

إن توقف التعليم يؤثر سلبًا في الدولة والمجتمع بشكل مباشر حيث تزداد نسبة السرقة والجريمة بين المواطنين، وتنتشر الجماعات المتطرفة، وتفقد المجتمعات كل شيء، حيث لا تستطيع إنقاذ أرواح الأطفال وأسَرهم، وحماية الأطفال والشباب من الهجمات والاعتداءات والاستغلال، ولا يكون هناك بناء السلام، وتوفير الأمان الجسدي والنفسي للأطفال، كما ينعدم التماسك الاجتماعي عبر المجتمعات، الذي يشكل دعامة أساسية للإنعاش المستدام.

المؤشرات الحالية للتعليم في السودان:

1. يواجه قرابة مليون و100 ألف طالب من طلاب الشهادة الثانوية مصيرًا غير معروف بعد تعذر إنجاز الامتحانات التي كانت مقررة في مايو 2023.
2. إن حوالي 6.5 مليون طفل فقدوا إمكانية الوصول إلى المدرسة جراء تزايد العنف وانعدام الأمن في مناطقهم.
3. إغلاق 10 آلاف و400 مدرسة على الأقل في المناطق المتضررة من النزاع.
4. تحصي لجنة المعلمين السودانيين 1245 مدرسة تحولت إلى مراكز إيواء للنازحين، منها 154 مدرسة في ولاية نهر النيل، و23 بولاية سنار، وفي ولاية كسلا 57، وفي ولاية الجزيرة 501، بينما يشغل النازحون في ولاية النيل الأبيض 510 مدرسة.

5. ينتظر أكثر من 5.5 مليون طفل يقيمون في مناطق أقل تأثرًا بالحرب، أن تؤكد السلطات المحلية إمكانية إعادة فتح المدارس.
6. أكثر من 3 ملايين طفل في المراحل التعليمية الأولى -الصف الأول والثاني والثالث ابتدائي- هم عرضة الآن للأمية بسبب الغياب الطويل عن مقاعد الدراسة.

تجارب إقليمية في التعليم وقت الأزمات:

تجربة سوريا:

- لم تكن الحرب وحدها سببًا في انهيار منظومات التعليم العام في سوريا، إذ سبقها منذ مطلع القرن الحالي توجهات إستراتيجية حكومية نحو التخفيف من واجباتها تجاه قطاع التعليم كما القطاعات الأخرى، فيما يمكن تسميته "لبرلة التعليم" شكلًا. وكان ذلك واضحًا في تخفيف الإنفاق الحكومي على التعليم من 12٪ إلى7٪ من ميزانية الدولة من عام 1970 إلى عام 2010.
- تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال في أكثر من 75٪ من العائلات السورية، ويوفر ما يقرب من نصف هؤلاء الأطفال مصدر دخل مشتركًا أو وحيدًا للأسرة، أما بالنسبة إلى أغلب الأطفال السوريين الذين التحقوا بالمدارس، فهم يرزحون تحت ظروف قاسية لا يمكن أن تقود إلى عملية تعليمية ناجعة، فجزء كبير من الأبنية المدرسية المشغولة بالأطفال بلا سقف مُحكم، بعضها بلا نوافذ أو أبواب، وعدد المقاعد الصالحة للاستخدام أقلّ من الحاجة، والصفوف مكتظة بالطلاب، وقد تكون على شكل خيمة تضمّ أعمارًا متباينة، وينتمون إلى صفوف متعددة، يقوم على تعليمهم معلّم واحد. وقد يبلغ متوسط عددهم في الخيمة أو الغرفة خمسين طفلًا أو أكثر. أما الكتب التعليمية فهي غير كافية، بعضها غير صالح. وكثيرًا ما تكون الطرق المؤدية إلى المدرسة معفرة بالتراب أو موحلة نتيجة إهمال سلطات الأمر الواقع، وفي أوقات العمليات الحربية تكون غير آمنة، ويؤدي ذلك إلى انقطاع الطلاب عن المدرسة. كل ذلك يوضح مدى انخفاض جودة التعليم، وتدهور كفايته الكمية والنوعية، والتي يتم التعبير عنها من خلال ارتفاع نسب الانقطاع أو التسرب من المدارس والرسوب.
- وتحتاج هذه القطاعات الثلاثة إلى عملية إصلاح عميقة، على مستوى جميع مدخلات النظم التربوية وعملياتها التي تضمها:
- توحيد مناهج التعليم باعتماد المنهج السوري المنقح من رواسب الفكر الأيديولوجي للبعث والقائد، ومنع العبث فيها من قبل بعض الجهات، والاهتمام بالبنية التحتية للبيئة التعليمية: غرف/صفوف ومقاعد ومياه شرب، ومراحيض ونظافة، وتجهيزها بما يلزم لتأمين حركة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، وكذلك العمل على جذب معلمين ومدرسين مؤهلين تربويًّا على أساس الجدارة بدلًا من المحسوبية والواسطة، وأخيرًا مشاركة منظمات المجتمع المدني حيث يمكنها أن تلعب دورًا في إنشاء صفوف تُدرِّس منهاج (اليونيسيف/المنهاج المسرع) الذي يستهدف الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 8و15 سنة، ولم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة (ما زالوا أميين) أو الأطفال الذين يعودون إلى المدارس بعد التسرب لمدة عام على الأقل.

تجربة ليبيا:

- تعثرت العملية التعليمية في ليبيا خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ بسبب الظروف السياسية والأزمات الأمنية والاقتصادية، والمعضلة الأكبر التي واجهتها العملية التعليمية في ليبيا في السنوات الثلاث الأخيرة كانت تأخر وصول الكتاب المدرسي، وتشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم الليبية السنة الماضية (2022) إلى أن عدد طلاب المرحلة الأساسية والثانوية في البلاد، يبلغ مليونًا و794 ألفًا

و271 طالبًا وطالبة، منهم مليون و544 ألفًا و920 يدرسون في المرحلة الأساسية، و249 ألفًا و351 في مرحلة التعليم الثانوي، أما عدد المؤسسات التعليمية فيبلغ 4700.

- من أبرز المشكلات الأخرى التي واجهها التعليم في ليبيا في السنوات الـ10 الأخيرة كان تدمير مدارس كثيرة بشكل جزئي أو كلي نتيجة الصراعات المسلحة التي شهدتها البلاد، وهي مشكلة بدأت تحل تدريجًا أيضًا، بعد صيانة جزء كبير من هذه المدارس المدمرة، وأشار مراقب التعليم إلى مشكلة أخرى تعانيها المدارس الليبية منذ سنوات، وهي تكدس الطلبة في الفصول المدرسية بأعداد تتجاوز بكثير الأعداد المفترضة للطلبة.
- إن حل أزمة التعليم الليبي ليحقق القفزة المرجوة التي تعيد إليه مكانته، يبدأ بحزمة إصلاحات يجب أن تغطي متابعة المعلم وتأهيله وتحسين وضعه المادي. وتنقسم تلك الحزمة إلى ثلاثة محاور رئيسة كفيلة بتغيير واقع التعليم والنهوض به، وتشمل تفعيل آلية مستحدثة للمتابعة والتوجيه والتفتيش التربوي، مدعّمة بلائحة دقيقة تنظم وتقيّم أداء المعلم إداريًّا وتربويًّا ومعززة بنظام مكافآت وترقيات واضح ومنصف، وتنفذ بحزم وصرامة، وكذلك إعادة النظر في مؤسسات إعداد المعلمين من معاهد وكليات من حيث البرامج والمقررات والتركيز في الإعداد العملي التطبيقي كجزء جوهري من المقرر الدراسي، مع العمل على إصدار تشريع أو قرار وزاري يحصر القبول في مهنة التدريس في خريجي هذه المؤسسات المتخصصة، ويوقف فوضى التعيينات التي عبثت بواقع المهنة وأتخمت سوق العمل.
- مراقب التعليم في المدينة بلعيد الورفلي تحدث عن أهمية عملية الصيانة والتطوير للمدارس والمعاهد والجامعات في بنغازي وأهميتها للقطاع الذي يترأسه، وأوضح أن «عمليات الصيانة لـ160 مدرسة في مدينة بنغازي تعتبر نقلة نوعية تحدث للمرة الأولى في ليبيا، إضافة إلى توريد تجهيزات للمدارس من مكاتب ومقاعد جلوس وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية»، وعن مشكلة تأخر الكتاب المدرسي التي تسببت في ضجة وإرباك كبيرين في العام الماضي، قال إن «الكتاب المدرسي وصل هذا العام قبل بداية الموسم، ووزع على كل المدارس».

تجربة اليمن:

- تعاني اليمن من أسوأ أزمة إنسانية عرفتها البشرية بسبب الصراع والحرب الدائرة فيها منذ عام 2015، ويعد قطاع التعليم من أكثر القطاعات المتضررة بسبب الحرب، فقد تم تدمير قرابة (2500) مدرسة، وتوقف حوالي (1.9) مليون طالب وطالبة عن الذهاب إلى المدرسة، وتوقف صرف المرتبات لقرابة (200.000) من المعلمين والإداريين منذ عام 2016، وما نتج من ذلك من ارتفاع في معدلات التسرب من (980.000) طالب وطالبة عام 2014 إلى أكثر من (3) ملايين طالب وطالبه عام 2021 بحسب تقرير اليونسكو (2021) ومع استمرار عمليات الصراع والحرب سوف تزداد المعاناة لقطاع التعليم ويهدد بانهيار المنظومة التعليمية، بسبب ارتفاع معدلات الفقر، وتدني المستوى المعيش ي للأسر، وتوقف الميزانيات السنوية الحكومية لتمويل التعليم، وقلة الدعم من قبل المنظمات الدولية لدعم قطاع التعليم في اليمن.
- في الربع الأخير من عام 2021، أطلقت اليونيسيف برنامج التعليم في حالات الطوارئ على الصعيد الوطني وذلك في إطار الاستجابة الطارئة للأطفال النازحين، مستهدفة 40,000 من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس (60 في المئة فتيات) وهذا يشمل خدمات التعليم وحماية الأطفال، وركزت الأنشطة التعليمية لليونيسيف في عام 2021 في دعم الأطفال لمواصلة التعلم وهدفت إلى تعزيز الصلة القائمة بين التنمية والمساعدة الإنسانية، مستهدفة الفتيان والفتيات على حدٍّ سواء.

إستراتيجيات التعامل مع المشكلة:

هناك عدد من الإستراتيجيات والسياسات التي تتناول بصورة أو بأخرى موضوع التعليم وقت الأزمات ومنها:

1. التعاون مع عدد من المنظمات العاملة في مجال التعليم (منظمة صدقات الخيرية -اليونيسيف- save the children- تعليم بلا حدود) لإيجاد بدائل لمراكز الإيواء بالمدارس التي تستضيف الوافدين من ولاية الخرطوم والولايات المتأثرة بالحرب.
2. وجود رؤية لمعالجة المشكلات الماثلة التي سببتها الحرب، أهمها دفع مرتبات ومتأخرات العاملين بالتعليم وحل مشكلة الطلاب والتلاميذ في مناطق النزاع، وتوفير معينات العملية التعليمية وحل مشكلة كتاب الصف الثالث متوسط، فضلًا عن وضع تصور لامتحانات الشهادة الثانوية، وأن يكون التعليم شاملًا لكل التلاميذ والطلاب بما يحقق عدالة التعليم ويمنع تقسيم البلاد، كما أن استئناف الدراسة يجب أن يكون مدخلًا لإيقاف الحرب والحد منها، وإبعادها عن مساكن المدنيين عن طريق توفير المساكن والمسارات الآمنة كواجب على طرفي الصراع.
3. إعداد الخطط والبرامج لإدراك العام الدراسي القادم وتأهيل المدارس ومراجعة موازنة توزيع المعلمين وفتح التقديم لتعيين معلمين جدد، فضلًا عن معالجة مشكلة معسكرات النزوح والإيواء.

إمكانية تنفيذ الإستراتيجيات وما ستؤدي إليه:

1. دعم توظيف المعلمين وتدريبهم: يعد التوظيف الفوري للمعلمين السودانيين الذين نزحوا داخليًّا أو هاجروا إلى البلدان المجاورة هو الشغل الشاغل لاستمرارية تعليم الأطفال السودانيين داخل السودان وخارجه. يمكن أن يساعد تدريب المعلمين في السودان، وكذلك أولئك الذين يقومون بتدريس الطلاب النازحين في البلدان المضيفة للاجئين، في إعداد المعلمين لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتكييف المناهج الدراسية، وتعزيز بيئات تعليمية شاملة ومراعية للصراع للطلاب. ويمكن أن يساعد أيضًا في تزويد المعلمين بمهارات الصمود والمرونة والمشاركة المجتمعية لضمان استمرارية التعليم وتعزيز قيم السلام بين الطلاب.
2. تمويل تطوير البنية التحتية: إن بناء بنية تحتية تعليمية عالية الجودة، مثل مؤسسات التعليم الرسمية وغير الرسمية، وخاصة في المناطق الآمنة، يمكن أن يساعد في الحفاظ على الفرص التعليمية والمساهمة في التعافي والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب من خلال توفير الأساس لإعادة بناء المجتمعات. ومن شأن دعم جهود تطوير البنية التحتية القائمة على البيانات أن يضمن أيضًا أن تكون المدارس مجهزة تجهيزًا جيدًا لتوفير بيئة تعليمية مواتية.
3. ضمان الوصول إلى التكنولوجيا: قد يؤدي دعم الوصول إلى التكنولوجيا للتعليم والبرمجة عالية الجودة إلى تعزيز فرص زيادة التعلم عن بعد والتواصل في الوقت الفعلي مع توفير الاستمرارية والدعم للطلاب والمعلمين في المناطق المتضررة من النزاع، وكذلك الطلاب اللاجئين. نحن نعتقد أن هناك حاجة إلى فهم جدوى وتأثير توفير التكنولوجيا والوصول إلى الإنترنت للطلاب، لا سيما في المناطق النائية، بناء على الأدلة المستمدة من الأبحاث في السودان.

المراجع:

1. هديل عجب عشي، بيئة أفضل للتعليم في السودان، 17 أغسطس 2021، unicef، https://cutt.ly/Aw5Ghy0X
2. ريمون المعلولي، التعليم في الظروف الاستثنائية، حالة الشمال السوري: ما الذي يمكن عمله في شمال سوريا؟ 3 مارس 2022، منتدى فكرة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، https://cutt.ly/Rw5Ghn2w
3. زايد هدية، ليبيا خارج التصنيف الدولي لجودة التعليم والأسباب محل جدل، 7 يونيو 2022، independentarabia، https://cutt.ly/4w5GgEQh
4. زايد هدية، التعليم في ليبيا يكتوي بنار الأزمات السياسية والاقتصادية، 31 أغسطس 2023، independentarabia، https://cutt.ly/Yw5GgCcU
5. كمال شاهين، التعليم في سوريا اليوم: تنافس على الرداءة، السفير العربي، 15 ديسمبر 2023، https://cutt.ly/mw5Gg9CE
6. حرب السودان تُعمّق مشاكل التعليم ومصائر أكاديمية مجهولة ومدارس تحولت إلى ثكنات عسكرية وأخرى إلى مراكز إيواء نازحين، شبكة عاين، 27 يوليو 2023، https://cutt.ly/Ww5Ggf7j
7. المدارس تأوي نازحين الحرب.. الكارثة تحل بالتعليم في السودان، شبكة عاين، 24 أكتوبر 2023، https://cutt.ly/9w5GfSMC
8. فهم تحديات التعليم في السودان: 5 مجالات عاجلة، فريق التحرير، 27 نوفمبر 2023، https://cutt.ly/Ow5GfbfK
9. مزدلفة عثمان، دمرت المدارس وشردت الطلاب.. حرب السودان تنذر بأزمة تعليمية ممتدة، الجزيرة، 24 يناير 2024، https://cutt.ly/Mw5GfpPq
10. حرب السودان تترك ملايين الطلاب فريسة «للخيارات الصعبة»، سكاي نيوز عربية، 27 يناير 2024، https://cutt.ly/xw5Gf2ei
11. الفاتح يس، ما بين استمرار التعليم وإيقاف الحرب في السودان، التغيير، 29 يناير 2024، https://cutt.ly/5w5GgenL
12. إسماعيل هجانة، من الرماد إلى الطموحات: الإبحار في الأودية التعليمية في السودان وسط ظلال الحرب، الراكوبة، 30 يناير، 2024، https://cutt.ly/bw5GdJJx